Amarabac Journal
مجلة امارباك العلمية المحكمة **ISSN: 2162-3621**
Vol. 12, No. 42, 2021 Page: 26-39 **المجلد 12، العدد 41 لعام 2021**

The impact of applying governance rules on accounting disclosure and the quality of financial reports, a field study on companies listed on the Khartoum Stock Exchange

أثر

تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقرير المالى

"دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية"

دكتورة / هنادي عبد المنعم احمد الاحمر و دكتورة/ درية حيدر صديق موسى
كلية ادارة الاعمال – المملكة العربية السعودية – جامعة المجمعة

بريد الكتروني دكتورة هنادي: hanadi-alahmar@hotmail.com

ت: 00966557624153 ت. 00249915205959

بريد الكتروني دكتورة درية : d.mosa@mu.edu.sa

ملخص البحث

ملخص الدراسة تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. حيث تم التطرق إلي مفهوم الحوكمة وبيان أهميتها وأهدافها وقواعدها ومدى تأثير كل من الإفصاح وجودة التقارير المالية بتلك القواعد، ومن ثم توضيح جوانب العلاقة المتداخلة بينهما، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده 150 من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركات المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية العاملة في الخرطوم ، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي) SPSS) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، كما أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي علي تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها، وقد أوضح البحث ضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على أسس مصداقية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين .وكان من أهم توصيات الدراسة: ضرورة تعميق المفاهيم والإلتزام بالقواعد التي قضت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة والعمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لقواعد الحوكمة، وضرورة قيام لجنة متخصصة مشكله لهذا الغرض بمتابعه تطبيقات مبادئ وقواعد الحوكمة والضوابط المرتبطة بها، والعمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة بشكل أوسع لدى كافة الأطراف ذات العلاقة، وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس ذلك الأمر، والإلتزام بقواعدها ومبادئها في المجتمع المالي.

Abstract

Abstract This study has tackled thoroughly the impact of applying the rules of corporate governance on the accounting statement and the quality of financial report in the stock companies in Khartoum. Therefore, the concept of corporate governance and its importance, objectives and rules have been dealt with, as well as the effect of the accounting statement and the quality of financial reports. In this study, the researcher has used the analytical descriptive method through collecting the data by preparing a questionnaire distributed to (150) members of the board of directors and executive managers in the stock market in Khartoum. The researcher has employed the statistical analysis (SPSS) and hypotheses. The study has resulted in the following findings: The application of corporate governance has contributed greatly in enhancing the role of the accounting statement and the quality of financial reports. In addition, the development of the culture of corporate governance has improved the situation of the companies towards achieving the desired objectives. The research has also emphasized the necessity of providing the required components for implementing corporate governance through establishing a professional and administrative structure based on the credibility of the board of directors and executive managers. The research has come to the following recommendations: the necessity of deepening the concepts and rules committed by the organization of economic cooperation and development through holding training courses for following up and updating the sound rules of corporate governance. Moreover, it is necessary to set up an ad hoc committee for observing the rules and criteria of corporate governance. It is also essential for spreading the concept and culture of corporate governance among the relevant parties, along with issuing publications and instructions which reflect the commitment to the rules and principles of financial community.

الكلمات المفتاحية: قواعد الحوكمة ،الافصاح المحاسبي ، جودة التقارير المالية ، التحليل المالي، الأوراق المالية، و أسواق المال.

مقدمة : -

مقدمة الدراسة :مع انفجار الأزمة المالية ، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات، فهي أزمة تقنية في المؤسسات والتشريعات، وكان من أبرزها وجود مشكلات عديدة في معاملات الموظفين والأقارب والأصدقاء، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل، في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الديون بإخفائها محاسبياً . كما أظهرت الأحداث الأخيرة المتعلقة بإفلاس شركة" انرون "للطاقة وغيرها من الشركات الكبيرة حجم الأزمة التي مرت بها الشركات الأمريكية مما أدى إلى اتخاذ إجراءات سريعة على مستوي الدولة، ودفع مجلس الشيوخ الأمريكي إلى إصدار قانون عام 2002 يهدف إلى تحسين جودة حوكمة الشركات (عيسى،2008)

لذلك أصبحت الحوكمة Governance من الموضوعات الهامة التي تطبق في الشركات الخاصة والعامة على حد سواء، ومما أدى إلى الكثير من المساهمين إلى فقد الثقة في الأسواق المالية ويرجع السبب إلى الإداريين القائمين على إدارة الشركات ومدققى الحسابات الذين لم يفصحوا عن القوائم المالية

والمحاسبية التي تتضمنها الشركات المختلفة، والذي أظهر وجود خلل وعدم ثقة في التقارير المالية، وبالتالي بدأ هذا المفهوم يتسع أكثر فأكثر كلما إزداد تعثر بعض الشركات العملاقة (قباجة وآخرون،2008)

من هنا يمكن القول أن مصطلح الحوكمة بدأ يطبق إثر حدوث الأزمات المالية المتكررة التي عانى منها الاقتصاد العالمي وتعثر بعض الشركات وانتشار الفساد المالي فيها، وهو يعني وجود مجموعة متكاملة من المعايير والأسس التي يجب أن تراعى في الشركات المساهمة أولا، وفى الدولة والاقتصاد ثانياً، لضمان نجاح الشركات المساهمة وتحقيق غايتها، وضمان مساهمتها بشكل صحيح في نمو الاقتصاد الوطني بشكل عام.

وتعد حوكمة الشركات إحدى الأدوات الفعالة لتشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية مما يؤثر على أسعار الأسهم ، حيث إن أسواق الأوراق المالية تحتاج إلى الكثير من المقومات لرفع درجة كفاءتها، وذلك من خلال توافر كافة المعلومات اللازمة للمستثمرين في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة ومن المعروف أن المعايير المحاسبية تساهم في توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين والتي تمثل الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح والشفافية في بيئة الأعمال الحديثة، وبالتالي فأن مستخدمي المعلومات بحاجة إلى معلومات أخري تتعلق بالتطلعات المستقبلية ومعلومات غير مالية مثل جودة الإدارة، المهارات الابتكارية، رأس المال الذهني، رضا العميل وغيرها من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في عصر المعلومات(هواري وآخرون،2005).

ومن الجدير بالذكر أن المؤسسات الدولية قد حرصت على تناول موضوع الحوكمة وتطبيقاتها وكان على رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد الدولي) IMF) والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أصدرت عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات، من خلال تقديم عدد من الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال واستقرار الاقتصاد ككل، مما يؤدي إلى انتهاج مبادئ الحوكمة بمفهومها الواجب التطبيق في الشركات)خليل،2003

لذلك نحاول خلال هذه الدراسة الوقوف على أثر قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، ومن ثم التعرف على الصعوبات التي تحد وتقلل من تطبيق هذه القواعد في السوق المالي في الخرطوم بهدف الخروج بتوصيات تساهم في تعزيز هذه القواعد وتطوير ثقافة الحوكمة وتطوير البيئة القانونية والرقابية لزيادة القدرة التنافسية في السوق المالي في الخرطوم .

مشكلة الدراسة :

في ضوء ما سبق يتبين أهميه تطبيق قواعد الحوكمة في التأثير على مستوي الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، لذلك فإن هذه الدراسة تسعي على الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما مدى تأثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة فى سوق الخرطوم للأوراق المالية؟

وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى تأثير وجود (أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات) على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية؟
- ما مدى تأثير تطبيق قاعدة (حماية المساهمين والمستثمرين) على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية؟
- ما مدى تأثير تطبيق قاعدة (المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين) على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية؟
- ما مدى تأثير تطبيق قاعدة (دور أصحاب المصالح) في ممارسة الرقابة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية؟

- ما مدى تأثير تطبيق قاعدة (الإفصاح والشفافية) على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية؟
- ما مدى تأثير تطبيق قاعدة (مسئوليات مجلس الإدارة) في ممارسة الرقابة على الإدارة ودورها في تعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية؟

أهمية الدراسة :

تساهم هذه الدراسة في إبراز الدور المهم والملائم لتشجيع تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم المالي ، خاصة أن هذا السوق يعتبر علامة هامة لتطوير وإنعاش الاقتصاد السوداني مما يتطلب توفر الثقة والإفصاح المحاسبي لكل من المستثمرين و المساهمين إن إبراز ايجابيات تطبيق قواعد الحوكمة التي تتعرض إليها هذه الدراسة يعمل على التقليل من مستوي المخاطر التي قد تعترض لها الشركات، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين من أداء الشركات وعلى قرارات المستثمرين وحركة التداول في السوق المالي مما تؤدي إلى جذب الاستثمارات ودعم فاعلية وكفاءة وشفافية السوق مما يعكس إيجاباً على الأداء المالي للشركات ويدعم الثقة فيها.

أهداف الدراسة :

تسعي الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

– الوقوف على الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات.
– التعرف على الأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات .
– التعرف على الجوانب التقيمية لحكومة الشركات .
– الوقوف على دور الإفصاح والشفافية وتأثره بقواعد الحوكمة .

فروض الدراسة :

فرضيات الدراسة في إطار هذه التساؤلات نحاول التحقق من صحة الفرضيات التالية :

الفرضية الاولي : - توجد علاقة ارتباطيه بين وجود مقومات أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة ودورها في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية

الفرضية الثانية :- توجد علاقة ارتباطيه بين توفر مقومات حماية المساهمين والمستثمرين على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية .

مناهج الدراسة :

لتحقيق هدف البحث اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي في تحديد طبيعة مشكلة البحث وتحديد المحاور الأساسية للبحث ، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي في تحديد التصور المنطقي لفروض الدراسة والتعرف على أنماط المشاكل المرتبطة بموضوع الدراسة وتصور كيفيه معالجة هذه المشاكل ، والمنهج الاستقرائي في اختبار فرضيات الدراسة.

المحور الاول : الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات:-

أولاً: تعريف حوكمة الشركات :-

تشير معظم أدبيات الحوكمة إلى عدم وجود تعريف موحد لحوكمة الشركات (Governance Corporate في اللغة العربية ولكن المصطلح الانجليزي متفق عليه من كافة الاقتصاديين القانونيين والمحليين، وهذا ما تؤكده موسوعة Encyelopelia ،وقد يتعدد التعريف لتداخل الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات (حسين، 2003). ولكن هذا المصطلح اختلفت عليه اللغة العربية حيث أطلق عليه عدة تسميات مثل الحكم الرشيد، وحوكمة الشركات، والإدارة الحكيمة (أبو ذر، 2006). في حين رأي بعض الاقتصاديين بتسميتها أسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالشركة، أسلوب الإدارة المثلي، القواعد الحاكمة للشركات، أو الإدارة النزيهة أو الحاكمية المؤسسية في حكم الشركات.

وفى هذا الصدد فقد عرفها البعض بأنها :

الإجراءات الحاكمة بالشركات لضمان تحقيق التوازن في حقوق أصحاب المصالح المتعارضة) المطيري،2003 ،(كما قد تعتبر بأنها مفهوم التحكم المؤسسي لأغراض معالجة مشكلة الوكالة وحماية حقوق حاملي الأسهم وحماية حقوق أصحاب المصالح، والتأكد على ضرورة تفعيل المعايير المحاسبية على المستوي المحلي والدولي وتحقيق العدالة الاقتصادية من منظور اقتصاد السوق(مطر، 2003 (وبالتالي فهي تعتبر إطار يتضمن القواعد وممارسات السوق التي تحدد كيفية اتخاذ الشركات وخاصة شركات الاكتتاب العام لقراراتها، والشفافية التي تحكم عملية اتخاذ القرار فيها، ومدى المساءلة التي يخضع لها مديري ورؤساء تلك الشركات وموظفيها والمعلومات التي يفصحون عنها للمستثمرين والحماية التي يقدمونها لصغار المستثمرين، وتضمن أيضا موضوعات خاصة بقانون الشركات وقوانين الأوراق المالية وقواعد قيد الشركات بالبورصة، والمعايير المحاسبية التي تطبق على الشركات المقيدة بالبورصة وقوانين مكافحة الاحتكار وقوانين الإفلاس، كما تتضمن التشريعات الصادرة عن الحكومة والجهات التشريعية التي يتعامل معها المساهمون والشركات(شحاتة،2007) ،

ثانياً: أهداف قواعد الحوكمة

تهدف قواعد الحوكمة إلى ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية والمالية والفنية واحترام الضوابط والسياسات المرسومة، فهي تتناول الممارسة السليمة للقواعد وتساعد على جذب الاستثمارات، وزيادة القدرة التنافسية ومحاربة الفساد بكل صوره سواء كان إدارياً أو ماليا أو محاسبياً، وتدعيم استقرار أسواق المال وتحسين الاقتصاد وذلك من خلال ما يلي :-

- التأكيد على الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة تحقق رقابة مستقلة (قباجة،2008) .
- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية وبالشكل الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة
- تحسين كفاءة استخدام موارد الشركة وتعظيم قيمتها بالأسواق، والقدرة على جذب مصادر التمويل المحلية والعالمية اللازمة للتوسع والنمو، بحيث يجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة، مع الحرص على تدعيم استقرار الأسواق، الذي ينعكس إلى تحقيق الكفاءة والتنمية.(شوقي،2002).
- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة لأصحاب المصالح في حالة تعرض الشركة للإفلاس.

ومما سبق يتضح أن الأهداف الموضوعة تتطلب مجلس إدارة قوي لتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق واستخدام الأسلوب الناجح لممارسة السلطة لكي يحارب الفساد بكل صوره، وتعميق ثقافة الالتزام بالمبادئ والمعايير الموضوعة وخلق أنظمة للرقابة ذاتية ضمن إطار 18أخلاقي نابع من العمل والشفافية وحسن استخدام موارد الشركة لما فيه مصلحة الشركة للحرص على زيادة قدرتها التنافسية ، وتعميق دور السوق المالي وجذب الاستثمارات الذي بدوره ينمي المجتمع والدولة.

ثالثاً: قواعد حوكمة الشركات

لتحقيق أهداف الحوكمة، لابد من توافر قواعد راسخة تساهم في إقامة نظام سليم يعزز فرص النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنظيمي للشركات، فقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من الإرشادات والمعايير عرفت باسم (قواعد حوكمة الشركات (بالاشتراك مع الحكومات الوطنية والمنظمات العالمية ذي العلاقة، وأصبح تطبيق هذه القواعد وسيلة لتعزيز الثقة في الشركات المدرجة بالسوق المالي ومؤشراً على المستوي التي وصلت إليه إدارة الشركات من التزام مهني بقواعد الحوكمة من حسن الإدارة والشفافية والمحاسبة ووجود إجراءات الحد من الفساد، وبالتالي أثرت على الاقتصاد ونموه .وبناء على ما تقدم القواعد الخاصة بالحوكمة الشركات إلى ست مجموعات رئيسية كما وصفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وتندرج مجموعة من القواعد تحت كل قاعدة وهي كما يلي (2004): oecd,أولاً : توافر إطار فعال للحوكمة .

ثانيـاً: حماية حقوق المساهمين .
ثالثـاُ: المعاملة العادلة للمساهمين
رابعاً: دور أصحاب المصالح بالنسبة للقواعد المنظمة للحوكمة
خامساً: الإفصاح والشفافية
سادساً: مسئوليات مجلس الإدارة.

رابعا :- اهمية قواعد حوكمة الشركات :

تبرز أهمية الحوكمة منذ انفجار الأزمة المالية الأسيوية والتي كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم النشاطات والعلاقات بين منشآت الأعمال والحكومة، والتي تعود أسبابها ظهور عمليات ومعاملات موظفين وأقارب وأصدقاء غير صحيحة، بالإضافة إلى حصول بعض الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل، دون إعلام أو معرفة المساهمين بذلك من خلال إتباع نظم وطرق محاسبية مضللة ومبتكرة (المشهداني، 2009). هذا وقد تعاظمت في الآونة الأخيرة أهمية حوكمة الشركات بهدف تحقيق كل من التنمية الاقتصادية والحصانة القانونية والرفاهة الاجتماعية للاقتصاديات والمجتمعات، ويظهر ذلك من خلال الاتي (مركز التعاون الدولي والتنمية، 2004)

- ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم، مع العمل على الحفاظ على حقوقهم وخاصة صغار المساهمين.
- تعظيم القيمة السوقية للأسهم، وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية، وخاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة، وحدوث اندماجيات أو استحواذ أو بيع لمستثمر رئيسي.
- التأكد من كفاءة تطبيق برامج الخصخصة وحسن توجيه الحصيلة منها إلى الاستخدام الأمثل لها، منعا لأي من حالات الفساد التي قد تكون مرتبطة بذلك.

المحور الثاني : الأبعاد التنظيمية لقواعد حوكمة الشركات:

أولاً : البعد الإشرافي:

يتعلق البعد الإشرافي في تدعيم وتفعيل الدور الإشرافي لمجلس الإدارة على أداء الإدارة التنفيذية، والأطراف ذات المصلحة ومن بينهم أقلية المساهمين. ويتوقف ذلك على قدرة أعضاء مجلس الإدارة على القيام بتدقيق فعال، وإلى القيام بوضع وقوانين وضوابط وآليات تسمح بتوقيع عقاب على الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة إذا لزم الأمر ذلك .كما أن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)الصادر عام 1999م، أشار في المبدأ الخاص بمسئوليات مجلس الإدارة، إلى ضرورة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وكذلك مساءلة مجلس الإدارة نفسه من قبل المساهمين.

ثانياً: البعد الرقابي :

ويتعلق بتدعيم وتفعيل الرقابة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للشركة، فعلى المستوى الداخلي وأن تدعيم وتفعيل الرقابة يتناول نظم الرقابة الداخلية ونظم إدارة المخاطر، أما على المستوى الخارجي فيتناول القوانين واللوائح، وقواعد التسجيل في البورصة، وإتاحة الفرصة لحملة الأسهم والأطراف ذات المصلحة في الرقابة، فضلا عن توسيع نطاق مسئوليات المراجع الخارجي وتدعيم استقلاله من خلال:

أ. الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة:

ان تطبيق الحوكمة يشجع دور الإدارة في اختبار السياسة المحاسبية المناسبة، وبالتالي فالحكومة تعارض الاتجاه نحو الالتزام بمعايير محاسبية محددة ، كما أنها تساعد في حسم مشكلة إساءة استخدام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة.

ب. دور المراجعة الداخلية :ترتبط المحاسبة والمراجعة سواء على المستوى المهني أو المستوى التنظيري بالحكومة ارتباطا وثيقا، حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيراً وتأثرا بمبادئ وإجراءات الحوكمة فلا يمكن لمبادئ وإجراءات الحوكمة أن تطبق بفاعلية وتؤتي ثمارها بدون دعم مهنة المحاسبة والمراجعة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة .ولذلك يتبين الدور الذي تقوم به المراجعة الداخلية في مساعدة الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من اجل إدارة المخاطر والرقابة عليها في عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للوحدة الاقتصادية.

ثالثاً: البعد الأخلاقي (Ethics) :

ويتعلق بخلق وتحسين البيئة الرقابية بما تشمله من قواعد أخلاقية، ونزاهة، وأمانة، ونشر ثقافة الحوكمة على مستوى إدارات الشركات وبيئة الأعمال بصفة عامة.

رابعاً: الاتصال وحفظ التوازن (Communication) :

ويتعلق بتصميم وتنظيم العلاقات بين الشركة ممثلة في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من جهة، والأطراف الخارجية سواء ذات المصلحة أو الجهات الإشرافية والرقابية أو التنظيمية من جهة أخرى، حيث يجب أن يحكم العلاقة بين إدارة الشركة وحملة الأسهم، بينما يجب أن تحكم العدالة علاقة الشركة بالعمالة، كما يجب أن يحكم التوافق علاقة الشركة بالمنظمات الأهلية، ويحكم الالتزام علاقة الشركة بالهيئات والمنظمات الحكومية.(موسي،2008)

خامساً: البعد الاستراتيجي(Strategic) :

ويتعلق بصياغة استراتيجيات الأعمال والتشجيع على التفكير الاستراتيجي، والتطلع إلى المستقبل استنادا على دراسة متأنية ومعلومات كافية عن أدائها الماضي والحاضر، وكذلك دراسة عوامل البيئة الخارجية وتقدير تأثيراتها المختلفة استنادا على معلومات كافية عن عوامل البيئة الداخلية ومدى تبادل التأثير فيما بينها.

المحور الثالث: الجوانب التقيمية لحوكمة الشركات:

أولاً: مفهوم فاعلية قواعد حوكمة الشركات:

يعتبر التمويل هو شريان الحياة لاستمرار وبقاء الشركات والمؤسسات في اقتصاد السوق، إلا أن توافره يعتمد على كفاءة تخصيص الموارد من خلال الوسطاء في الأسواق المالية لغايات استثمارية وإنتاجية. وتعتمد عملية التخصيص على العائد المتوقع من قبل المستثمرين، في ضوء اعتقادهم ورؤيتهم لمستوي الحوكمة وتطبيق قواعدها في الشركة ويري قابلية الشركة للاستمرار والبقاء والذي يمكن الحكم عليه من خلال أساليب تحليل العلاقة بين العائد والمخاطرة، إضافة إلى درجة ثقة المستثمر التي تعتمد على مجموعة واسعة من العوامل القانونية والمؤسساتية التي تضمن حماية استثماراته (Toledo .2006,)

من هنا تأتي قواعد الحوكمة للتعامل مع الطرق التي يتم من خلالها تحقيق الاتي (سليمان،2006)

- يطمئن الممولين على بالحصول على عائد استثماراتهم .
- يتمكن الممولين من جعل المديرين يعيدون إليهم بعض الأرباح .
- يتأكد المستثمرون أن المديرين لن يهدروا المال الذي يستثمرونه في الشركة .
- التأكد من أن الشركة لا تستثمر في مشاريع فاشلة .

- كيف يقوم الممولين بمراقبة عمل المديرين.

مقومات فاعلية قواعد حوكمة الشركات:

يحتاج كل نظام إلى ركائز قاعدية يقوم عليها، ونظام الحوكمة يقوم أيضا على مجموعة من الركائز التي تكفل للشركة تحقيق أهدافها، باعتبارها شخصية معنوية مستقلة تسعي للمنافسة، وهذه المقومات هي (قباجة،2008)

- وجود قوانين وتشريعات تعني بحقوق المساهمين، كحق التصويت وانتخاب مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، وتعني كذلك بتنظيم مجلس الإدارة ببيان صفاته من حيث التأكد على استقلاليته، وبيان مهامه ومسؤولياته، وكذلك بيان مسؤوليات الإدارة التنفيذية، وحقوق أصحاب المصالح وواجباتهم.
- وجود لجنة تدقيق داخل الشركة المساهمة العامة يتمتع أعضاؤها بالاستقلالية وبمؤهلات عالية وخبرة جيدة، بحيث تقوم اللجنة بالمقام الأول بالتأكد من وفاء الشركة بالمتطلبات المتعلقة بالإدارة التنفيذية، والتدقيق الخارجي، وإجراءات الإبلاغ المالي من حيث الأمانة والجودة.
- وجود عمليات حوكمة فعالة داخل الشركة تعمل على تنظيم الاجتماعات والاتصالات بين الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين.

الربط بين قواعد الحوكمة والأداء المالي:

يمكن للشركة تحقيق عمليه الربط الجيد بين قواعد الحوكمة والأداء المالي بهدف جذب الاستثمارات وزيادة الدخل وتعزيز القدرة على المنافسة في سوق العمل مما ينعكس على كفاءة الأداء ويتم ذلك من خلال عدة طرق وأساليب(المشروعات الدولية الخاصة،2005)

- من خلال التأكيد على الشفافية في معاملات الشركة مثل الإجراءات المحاسبية والمراجعة والتدقيق المالي.
- تطوير خطة استراتيجية مبنية على أسس سليمة مما يساعد على جذب الاستثمارات، وتحسين كفاءة أداء الشركة والعاملين فيها.
- تبني معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين والموظفين مما يساعد على منع حدوث أزمات مالية ومصرفية.
- تشير البحوث إلى أن الدول التي تطبق قواعد الحوكمة تحمي الأقليات من حملة الأسهم وتفتح أمامها أبواب عدد أكبر من أسواق رأس المال.(المشروعات الدولية الخاصة،**2005)**

المحور الرابع: الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في ضوء قواعد الحوكمة :

أولاً: مفهوم الإفصاح وطبيعته:

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، والتي تستخدم لأغراض عدة منها: اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان في المنشاة كذلك يساهم في تحقيق فاعلية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى المنشاة وعلى المستوى القومي للاقتصاد الوطني.(سجيني،2002)

ويعتبر الإفصاح المحاسبي أيضاً روح أي سوق مالية وأساس نجاحه ، فهو يحقق في حال توفره جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين.

هذا وتختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة ، وذلك نتيجة لاختلاف مصالح الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات فكل طرف ينظر إلى المعلومات من وجهة نظره الخاصة..

انواع الافصاح :-

الإفصاح الكامل:

يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة
المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم (الظاهر،2004)

الإفصاح العادل:

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.(حسن،2002)

الإفصاح الكافي:

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية فى القوائم المالية ، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً فى اتخاذ القرار، غير أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد .(حماد،2000)

الإفصاح الملائم:

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها. إذ إنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

المحور الخامس : تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثان أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة , ويتكون المجتمع الأساسي للدراسة من المحاسبين الماليين ، والمحاسبين الإداريين ، وإدارة الأعمال ، ومحاسبين التكاليف ، وجميع الاختصاصات ذات العلاقة بموضوع البحث للعاملين في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

وتمَّ اختيار مفردات عينة البحث بطريقة العينة (العشوائية البسيطة) وهى إحدى العينات الاحتمالية وقد تم توزيع (150) استمارة تم استرداد 121 استمارة .

والجداول التالية تبين خصائص وسمات عينة الدراسة كما يلي:

المجموعة الأولى: البيانات الشخصية والوظيفية:

– المؤهل العلمي:

يبين جدول رقم (1) أن 1.66 %من عينة الدراسة مـؤهلهم العلمـي " بكـالوريوس"، و3.22 %من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي " ماجستير " ، و 5.2 %من عينة الدراسة مـؤهلهم العلمي " دكتوراه " ، و 1.9 %من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي " مؤهلات أخرى "يبين الجدول التالي من دراسة العينة أن جميع الفئة المستهدفة من حملة الشهادات العلمية الأولي فأعلى ويدل ذلك على أن العينة من المؤهلين علمياً، الأمر الذي يـساهم في دقـة الإجابـات وسلامتها.

جدول رقم (1)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	**80**	**66.1**
ماجستير	**27**	**22.3**
دكتوراه	**3**	**2.5**
أخري	**11**	**9.1**
المجموع	**121**	**100.0**

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبانة 2018م

– القطاع التي تنتمي إليه الشركة:

يبين جدول رقم (2) أن 5.21 %من الشركات تنتمي إلى قطاع " الاستثمار " ، و % 5.21من الشركات تنتمي إلى قطاع " خدمات " ، و 6.11 %من الشركات تنتمي إلى قطاع " تأمين " ، و 9.28 %من الشركات تنتمي إلى قطاع " البنوك " ، و 5.16 %من الشركات تنتمي إلى قطاع " الصناعة"

ويلاحظ أن البنوك تشكل النسبة الأعلى ثم تليها قطاع الاستثمار والخدمات ثم قطاع الصناعة ثم قطاع التأمين مما يدل على تنوع مجتمع وعينة الدراسة، الأمر الذي يعكس ايجابياً على النتائج وإمكانية تعميمها.

جدول رقم (2)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير القطاع التي تنتمي إليه الشركة

القطاع التي تنتمي إليه الشركة	التكرار	النسبة المئوية
الاستثمار	26	21.5
خدمات	26	21.5
تأمين	14	11.6
بنوك	35	28.9
الصناعة	20	16.5
المجموع	121	100.0

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبانة 2018م

– المستوى الوظيفي:

يبين جدول رقم (3) (0.24 %من عينة الدراسة هم من " مجلس الإدارة " ، و 0.43 %من عينة الدراسة هم من " مدير " و 1.33 %من عينة الدراسة هم من " مستويات وظيفية أخري" ، مما يعني التعرف على آراء جميع إجابات المبحوثين المتخصصين الذين يشغلون وظائف متعددة.

جدول رقم (3)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوي الوظيفي

المستوي الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مجلس الادارة	29	24.0
مدير	52	43.0
اخري	40	33.1
المجموع	121	100.0

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبانة 2018م

– عدد سنوات الخبرة:

يبين جدول رقم (5 (أن 6.11 %من عينة الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم " أقل من 5 سنوات " ، و 5.21 %من عينة الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لديهم " من 5 إلى 10 سنوات " ، و 6.25 %من عينة الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لديهم " من 10 إلى أقل من15 سنة " ، و 3.41 %من عينة الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لديهم " أكثر من 15 سنة يوضح الجدول الآتي عدد سنوات الخبرة فنجد أن حجم الفئة التي قامت بتعبئة الاستبانة هي أكثر من 15 سنه مما يعني انعكاس إجابات المبحوثين على سلامة النتائج في ضوء الخبرات المتعددة لهم.

جدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	14	11.6
من 5 الى 10 سنوات	26	21.5
من 10 إلى أقل من15 سنة	31	25.6
اكثر من 15 سنه	50	41.3
المجموع	121	100.0

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الإستبانة 2018م

المجموعة الثانية: مدي تأثير تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة

جدول يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.50 حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 05.0 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.361 ،وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه

جدول رقم (5)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول : وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسئوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور فى الشركات المدرجة.	0.511	0.004

2	تعمل إدارة السوق المالي على رفع مستوي الشفافية والكفاءة فى التقارير المالية التي تنشرها الشركات.	0.403	0.027
3	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات.	0.465	0.010
4	يتوفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي وتحديد المسؤوليات والصلاحيات يساهم فى تطوير الحوكمة.	0.504	0.004
5	تتوافق المتطلبات القانونية والرقابية فى السوق المالي مع قوانين الشركات المعمول بها.	0.441	0.015
6	تقوم الهيئات الإشرافية والرقابية فى السوق بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة.	0.738	0.000
7	تقوم الشركات المدرجة فى سوق الأوراق المالية بالإفصاح بما يمكن من الحصول على معلومات بصفه دورية ومنتظمة.	0.637	0.000

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الإستبانة 2018م

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين:
جدول رقم (6) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (05.0) حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 05.0 وقيمة rالمحسوبة اكبر من قسمة rالجدولية والتي تساوي 0.361 ،وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه .

جدول رقم (6)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني : توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يوجد سهولة في نقل وتحويل ملكية الأسهم بين المساهمين	0.469	0.009
2	يتم حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة وبسهوله.	0.430	0.018
3	يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية بشكل عادل.	0.710	0.000
4	يشارك المساهمون في اتخاذ إجراءات الانتخاب والعزل.	0.703	0.000

5	يشارك المساهمون في إجراء أيه تعديلات على النظام الأساسي في الشركة.	0.560	0.000
6	يشارك المساهمون في اتخاذ قرار بزيادة رأس المال للشركة عن طريق إصدار أسهم جديدة.	0.522	0.000
7	هل في الواقع يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة.	0.708	0.000

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبانة 2018م

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 05.0 ودرجة حرية "28 "تساوي 0.361
الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين جدول رقم (9) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (05.0) حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 05.0 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه .

المحور السادس : النتائج والتوصيات:

اولاً النتائج :-

في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة والتي أجريت على الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- على الرغم من وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة مطبق لدي الشركات المسجلة فى سوق الخرطوم للأوراق المالية، فان الأمر لازال بحاجة إلى المزيد من التطوير والمتابعة لكافه المستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة ورسم مفاهيمها بشكل أعمق
- توفير بعض القوانين التي تساهم فى حماية المساهمين والمستثمرين ولكنها غير مطبقة بشكل كامل، مما يؤثر بشكل مباشر على حجم الاستثمارات ويقلل من رغبة المستثمرين نحو الاستثمار فى الشركات المدرجة فى السوق المالي، الأمر الذي يتطلب إصدار النشرات واللوائح التفسيرية اللازمة لضبط الأداء المالي للسوق بشكل أكثر فاعليه.
- وجود بعض التطبيقات بشأن توفر مقومات المعاملة العادلة للمساهمين ولكنها لا ترقي إلى الدرجة الكافية التي تدعم رغبه وثقه المساهم فى السوق المالي، مما ينعكس على قراراته الاستثمارية
- على الرغم من وجود دور لأصحاب المصالح فى ممارسة أساليب قواعد الحوكمة ولكنها غير كافية وبحاجة إلى إيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الداخلي والخارجي لجذب الاستثمارات.
- عدم توفر مقومات كافية للإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح فى الشركات المدرجة فى سوق الخرطوم للأوراق المالية، مما تؤثر على صحة قرارات المستثمرين المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال فى اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

التوصيات :

- العمل على بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات بهدف تنميه الوعي والدور الاستثماري في المجتمع.

- العمل على تحديث الأطر القانونية والتنظيمية التي توفر الحماية اللازمة للمستثمرين، الأمر الذي يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتعظيم دور الشركات في هذا المجال.
- ضرورة العمل على إيجاد أسس وقواعد عادلة وتطبيقها بشكل متساو على كافة المساهمين
- العمل على منح صلاحيات ودور أوسع لأصحاب المصالح في ممارسة الدور الرقابي على الإدارة مما يساهم في دعم وتشجيع المستثمرين.
- العمل على زيادة مستوي الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمن والأمان لأموالهم.

المحور السابع : قائمة المصادر والمراجع

* الكتب العربية:

- قباجه، عدنان، اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في الاسواق المالية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، (2008) .
- خليل، محمد، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، (2003) .
- مطر، محمد عطية ؛ الحيالى، وليد ناجي ؛ الراوي ، حكمت أحمد . نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات ، دار حنين - مكتبة الفلاح- 1995
- على، عبد الوهاب وشحاته، شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الإسكندرية الدار الجامعية، 2007.
- الشيرازي، عباس مهدي. نظرية المحاسبة، مطبعة ذات السلاسل - الكويت.1991 – حماد، طارق عبد العال، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)، الدر الجامعية، مصر، 2005
- حماد، طارق عبد العال، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)، الدر الجامعية، مصر، 2005
- حماد، طارق عبد العال، إدارة المخاطر أفراد- إدارات- شركات- بنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007